

امتداد النقد على ثالث الأسناد للرأى بالأعم

نقد التمسك باستدلال الامام - عليه السلام - بكريمة سورة البقرة (لا ينال...) لاثبات وضع المشتق للأعم كما صدر من المحقق الخراساني - قدس سره - وقع من غيره قبله وبعده .

و ممن أورد على التمسك المحقق النائني حيث قال:

«ان هذه القضية (*لا ينال عهدي الظالمين*) من القضايا الحقيقية التي قد عرفت ان فعلية الحكم فيها بفعلية موضوعه؛ فمن اتصف بالظلم في زمان ما يشمله الحكم قطعاً و هو ان عهد الله لا يناله ابداً. غاية الامر ان استدلال الامام - عليه السلام - بالآية مبني على ان يكون حدوث الظلم و لو آناً مآً علة لعدم نيل الخلافة حدوثاً و بقاءً و اين هذا من استعمال المشتق في الأعم؟!»^١.

و نقل السيد الطباطبائي في تفسيره بياناً في إبرام ما نسب الى الامام المعصوم - عليه السلام - و في اعتبار العصمة المطلقة في الامام - عليه السلام - من استاذ السيد حسين البادكوبه اي^٢ و هو:

«ان الناس بحسب القسمة العقلية على أربعة أقسام : من كان ظالماً في جميع عمره، و من لم يكن ظالماً في جميع عمره و من هو ظالم في أول عمره دون آخره، و من هو بالعكس هذا. و إبراهيم - عليه السلام - أجل شأناً من أن يسأل الامامة للقسم الاول و الرابع من ذريته، فبقي قسمان و قد نفى الله احدهما ، و هو الذي يكون ظالماً في أول عمره، دون آخره ، فبقي الآخر ، و هو الذي يكون غير ظالم في جميع عمره»^٣.

اقول:

كأن استدلاله و بيانه - على افتراض تماميته - برهان عقلي فلسفي لما ذكره الحجة المعتبرة - عليه السلام - كما ان بعض ما وصل الينا من النقل^٤ بيان نقلي له.

و ممن ورد في ميدان البحث و ابتلى - على زعمنا - بالتهافت و التناقض الفخر الرازي في تفسيره^٥، فلاحظ ما اتى به في اول الصفحة : ٤٧ (الا انا تركنا...) و ما اتى به في اول الصفحة : ٤٨، السطر السادس (الآية تدل على عصمة الانبياء...)

١. اجود التقريرات ، ج ١، ص ٨١ و ٨٢.

٢. حسب ما ثبت في «كيهان انديشه» (منشورة في كل شهرين) : الرقم: ٢٦ ، ص ٩.

٣. الميزان في تفسير القرآن ، ج ١، ص ٢٧٤.

٤. لاحظ البرهان، ج ١، ص ١٥١ ، ح ١٣.

٥. التفسير الكبير، ج ٤.

نقد هذا الامتداد

بالنسبة الى مقالة المحقق النائى شيئان من النقاش : الاول جعل القضية المذكورة في الآية و في عموم ما ورد من القضايا في لسان النصوص من القضايا الحقيقية زعماً منه ان القضية الخارجية هي التي تتعلق بالافراد الموجودة في الخارج حين التلفظ بالنسبة مع ان القضايا الخارجية يمكن نظارتها على الافراد التي توجد في الاستقبال. و الفرق بين القضايا الخارجية حسب هذا التفسير منها و القضايا الحقيقية ان الثانية تعلقت بذات الموضوع تلبست لباس الوجود أم لا و بعبارة أخرى: ان المحمول فيها تعلق بالموضوع من دون ملاحظة تحققه في العين خلافاً للقضية الخارجية.

و عليه فالقضايا الشرعية كلها قضايا خارجية و منها القضية التي نبحت عنها.

نعم قد يبرر صنع النائى في مقاله هذه بانه مشى حسب مصطلحه في القضايا الخارجية و الحقيقية و ليس بمكلف ان يتبع مصطلح فن المنطق و الفلسفة في ذلك. و هذا التبرير شىء من الدفاع عنه و ان لم نكن راضين به.^٦

الثاني ان ما ذكره المحقق النائى مبين على ان كان قوله تعالى: * لا ينال عهدي الظالمين * ابداً و لكن الآية خالية عن لفظة «ابداً»، و ان كان في قول الرسول - صلى الله عليه و آله - ذلك (لا اجعله اماماً ابداً)^٧؛ نعم ما ذكره في مختتم كلامه من قوله: «غاية الامر...» صحيح متعين و هو نفس ما ذكره المحقق الخراساني و ليس بشىء آخر زيد عليه .

وبالنسبة الى ما ذكره السيد حسين البادكوبه اى قد يلاحظ عليه ان سؤال ابراهيم - عليه السلام - لم يكن عن كبرى النيل حتى يبرر ما ذكر بل استفهامه - عليه السلام - كان عن صغراه و أنه هل يكون في ذريتي من ينال الامامة؟ و هل يوجد في ذريتي من يكون اهلاً لذلك؟ هذا و لكن قد يقال: ان السؤال سواء كان عن صغرى النيلي ام كبراه تكون الآية مشتمله على بيان الكبرى و ان تمّ به ايضا الصغرى. فالنبي ابراهيم - عليه السلام - نال بهذا الجواب شيئين : ان الامامة لا ينال الظالمين و ان في ذريته من كان ظالماً . نعم نال الصالحون من ذريته الامامة كما هو واضح.

استطرد : حول قاعدة الجبّ

نسب الى الفخر الرازى انه ذكر قاعدة الجبّ في ذيل الآية بانهم لو فرض كونهم ظالمين ولكن القاعدة تدلّ على الجبّ وعدم مانعية الشرك و الكفر و عبادة الصنم للنيل الى الامامة^٨ و هذا المنسوب اليه و ان لم نصل اليه منه و لكن لهذه الشبهة مجالا ينبغى التعرض اليه و نقدها مع ما فيه من الفائدة في غير ذلك ايضا فنقول و بالله نستعين.

٦. بحثنا عن ذلك على وجه البسط و التفصيل في الدورة الاولى من خارج الاصول في مواضع متعددة .

٧. لاحظ البرهان، ج١، ص١٥١، ح١٣.

٨. من شيخنا الاستاذ في درسه : ١٣٧٠/٧/٢٨ ش.